دور قطاع الفلاحة والفرص الاستثمارية في تحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي بالجزائر
– دراسة تحليلية قياسية بالنموذج VAR–

د.عبدوس عبد العزيز [1]
بن حدو امنة [2]
بن طوير نعيمة [3]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم الفرص الاستثمارية المتاحة بالجزائر لتحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي، مع إبراز مدى مساهمة قطاع الفلاحة في النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2015 وهذا باستخدام المنهج التجريبي بتقدير متجه الانحدار الذاتي VAR. ومن النتائج المتوصل إليها نجد أن معامل كل من المتغيرين LAGR وLGF موجب ومعنوي وهذا يدل على وجود علاقة طردية تجمعهم مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي LPIB، كما تم إيجاد علاقة ثنائية الاتجاه من خلال اختبار السببية بين كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع القيمة المضافة لقطاع الفلاحة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي ، التنويع الاقتصادي، قطاع الفلاحة، نموذج VAR

Abstract :

The aim of this study is to show the many investment opportunities in Algeria which lead to realizing the economic diversification. The agriculture sector one of this important opportunities that allows to increase the GDP during the period of 1982 to 2015 using Vector Autoregressive Model (VAR), our results shows the significance of LAGR and LGF variables that mean the positive relationship between these variables and LPIB, other finding conclude the existence of the dual relationship through the causality test between GDP and the add value on agriculture sector .

Keywords: Economic growth, economic diversification, agriculture sector, VAR model

المقدمة:

يعد توفي الغذاء و ثبات عرضه من العناصر الرئيسية للوصول إلى تحقيق الأمن الغذائي الذي يقاس بقدرة المجتمع على توفي ما يحتاجه المجتمع من المواد الغذائية الأساسية للمواطنين، و بالتالي يمكن القول أن المفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني توفي الغذاء بالتعاون مع أطراف أخرى، و الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق الأمن الغذائي من خلال تحسين معدلات التنمية الاقتصادية و محاول القضاء على القصر والعجز الذي مس هذا القطاع الحساس، و الذي كان يشكل ما نسبته 60% من الصادرات نحو الخارج قبل اكتشاف البترول في الجزائر ليتحول البلد بعد ذلك من بلد زراعي بالدرجة الأولى إلى بلد ريعي قائم على العائدات المتأتية من البترول. و منه أصبح من الضروري على الجزائر أن تنمي قطاع الفلاحة من أجل سد الفجوة الغذائية من

[1] جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت ، الجزائر. Email: abdous_1977@yahoo.fr
[2] جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت ، الجزائر. Email: Benhaddouamina93@gmail.com
[3] جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت ، الجزائر. Email: naima.bentouir4@gmail.com

جهة، و الرفع من معدل النمو من جهة أخرى من خلال تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية خاصة و أن الجزائر تتمتع بالعديد من الخصائص الجغرافية، المناخية، البيئية و الأراضي الزراعية، إضافة إلى الموارد المائية الهائلة، البشرية و الحيوانية.

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها قطاع الفلاحة لتحقيق متطلبات السياسة الزراعية، و نظرا للدور الأساسي الذي يؤديه ذات القطاع من التخفيف من حدة التبعية الغذائية، أصبح من الضروري وضع إستراتيجية فعالة للنهوض بالقطاع و تجاوز القصور و المشاكل التي يعاني منها القطاع للخروج من مشكلة البد الريعي بالدرجة الأولى.

من خلال هذا الطرح تتبلور إشكالية الدراسة كما يلي:

- **ما مدى فعالية قطاع الفلاحة كبديل للتنويع الاقتصادي في الجزائر؟**

I. الإطار النظري

أولا: مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي:

1- مفهوم النمو الاقتصادي: يعرف على النمو على أنه زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج مقاسه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي المطلق أو النسبي أو بدخل الفرد الواحد مع الزمن[1].

كما يعرف النمو الاقتصادي على أنه ارتفاع النسبة المئوية للإنتاج العام محسوبا بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نموا اقتصاديا عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية[2].

2- معايير النمو الاقتصادي:

بشكل عام يمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من المقاييس أو المعايير المستخدمة في قياس النمو الاقتصادي وهي تتعلق بمعايير الدخل، المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية وسنتناول هذه المعايير تباعا فيما يلي:

أ- معايير الدخل: تعتمد هذه المعايير في مجملها على الدخل سواء في شكله الاسمي أو الحقيقي والذي يستخدم لقياس النمو ودرجة التقدم الاقتصادي من بلد لآخر ومن معاييره نجد:

- معايير الدخل القومي: الدخل القومي تعبير يطلق على التقدير النقدي للناتج السنوي للاقتصاد القومي من السلع والخدمات[3]، ويعتمد هذا المعيار من اسمه على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية.

[1] دومينيك سالفاتور، يوجيند يوليو،ترجمة فؤاد صالح، مبادئ الاقتصاد. مقررات الجامعية شوم للنشر والتوزيع، لبنان، بدون سنة نشر، ص.288.

[2] فارس رشيد البياتي،التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي. دارايلة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،سنة 2008، ص59

[3] حسام علي داود، "مبادئ الإقتصاد الكلي". دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2013، ص 64.

- معيار الدخل القومي الكلي المتوقع : ويمكن تعديل المعيار السابق إلى معيار ثان هو الدخل القومي الذي يأخذ بعين الاعتبار الموارد الكامنة للدولة وإمكانياتها يوصى بعض الاقتصاديين بالأخذ بهذا المعيار.
- معيار متوسط الدخل[1]: يعتبر هذا المقياس أفضل من المقياسين السابقين لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا ويمثل متوسط الدخل الفردي القومي إلى إجمالي عدد السكان أي: (عدد السكان/الدخل القومي= متوسط دخل الفردي).

ب- **المعايير الاجتماعية [2]:** يقصد بالمعايير الاجتماعية العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات فهناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية، وكذالك الجوانب التعليمية والثقافية لقد أظهرت الدراسات أن هناك علاقة طردية ومؤكدة بيت ثلاثية: الغذاء، الصحة، التعليم، وبين معدلات والناتج القومي، أي نمو الاقتصادي في المجتمع.

ج- **المعايير الهيكلية :**[3]مع ما حصل في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، من حصول الدول النامية على استقلالها السياسي ثم سعيها إلى إتباع إستراتجيات تعتمد على الصناعة كإحلال الواردات والتصنيع بغرض التصدير (وهي التي كانت في الغالب مجتمعات زراعية) توجه دول العالم إلى الاهتمام أكثر بقطاع الخدمات حتى أضحت إيراداته أكبر من إيرادات الصناعة، كل ذلك أحدث تغيرات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول المتقدمة والنامية على السواء، مما غير من الأهمية النسبية لقطاعاتها الاقتصادية المختلفة وأثر ذلك في: هيكل صادراتها وواردتها، فرص العمل المختلفة فيها، توزيع سكانها من الحضر والريف، هذه المتغيرات اتخذت كمعايير لقياس درجة نمو بلد أخر.

ثانيا: ماهية التنويع الاقتصادي

غالبا الدول التي تعتمد على مورد واحد، خاصة إذا كان ذلك المورد هو مورد ريعي كالنفط مثلا، يجعل اقتصاد هذه الدول غير متسم بصفة الاستقرار أي انه مُعرَض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد أو بخارجه. في حين الاقتصاد المتنوع يتميز بخاصية الاستقرار لأنه يحتوي على عدد من مصادر الدخل المختلفة وغياب التركيز على مورد معين أو نوع واحد محدد من الإيرادات.

1- تعريف التنويع الاقتصادي:

التنويع الاقتصادي هو تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[4]

[1] إسماعيل محمد بن قانة،"إقتصاد التنمية". دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2012،ص 247.[1]

[2] إسماعيل محمد بن قانة، "إقتصاد التنمية". مرجع سبق ذكره، ص ص: 250،251.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، "إقتصاد التنمية". مرجع سبق ذكره، ص.252.

[4] عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 08، العدد 31، 2014، ص57.

كما يعتبر عملية اكتساب الإمكانيات والمقومات في أكثر من قطاع أو نشاط اقتصادي. وبهذا المفهوم يختلف عما هو السائد له بالاقتصاد السياسي، إذ يشير التنويع عادة إلى الصادرات، وعلى وجه التحديد للسياسات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات السعر.[1]

كما ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق وهذا باستهداف أسواق داخلية أو أسواق الصادرات.[2]

ومنه يمكن نقدم تعريف شامل هو أن التنويع الاقتصادي يعني الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل للبلد، عن طريق تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، وذلك للحد من التعرض للتقلبات والصدمات الخارجية، وتوليد المزيد من فرص العمل، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

2- مقومات التنويع الاقتصادي: إن للتنويع الاقتصادي مجموعة من المقومات لنجاحه وتتمثل في[3]

- أن تكون إستراتيجية التنويع الاقتصادي واقعية أي تتطابق مع الخصائص الاقتصادية للبلد، ومصممة بشكل جيد؛
- أن تلتزم الدولة بالإستراتيجية التي وضعتها على المدى الطويل؛
- أن يكون هناك تعاون وتفاعل بين الحكومة والقطاع الخاص؛
- يجب أن يتم الاستثمار العام في البنية التحتية، التعليم ورأس المال البشري.

فوجود تنويع اقتصادي يعتمد على قطاعات إنتاجية سلعية أو خدمية متنوعة وغير متركزة من شأنه أن ينوع مصادر الدخل ويسهم في تحقيق أكبر قدر ممكن من عوائد الإنتاج، مما ينتج عنها ارتفاع في الإيرادات واستيعاب نسبة أكبر من اليد العاملة وتحسن مستوى معيشة الأفراد.لهذا يجب تحديد القطاعات الجيدة وبناء إستراتيجية واضحة من أجل المضي في اقتصاد متنوع، وتوفير بيئة مناسبة تدعم النشاط التجاري والاقتصادي بشكل عام[4]

3- قياس مؤشر التنويع الاقتصادي بمعامل HHI الاقتصاد الجزائري: يستخدم معامل hhi لمعرفة درجة التنويع الاقتصادي ويعبر هذا المؤشر عن درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع.

[1] Anar Ahmadov , Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries,2012, p 3

[2] United Nations-Nations .Unites, UFCCC Work Shop on Economic Diversifications? France Work Convention on Climate Change – Secretariat, Tahran 18-19 October 2003, P6 .

[3] Xavier forneris, The Challenge of Economic Diversification : The Role of Policy and the Investment Climate, the Economic Developers Alberta (EDA) Conference Alberta, Canada, April 6-8, 2016, p15.

[4] Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges , CENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University , Discussion Paper 2008/04, July 2008.p28.

و إذا كانت قيمة هذا المؤشر صفر (0) دل ذلك على وجود تنوع كبير، أما إذا تراوحت قيمته إلى الواحد (1) يدل على وجود تركز كبير.

الشكل (رقم 01): يوضح قيم معامل هيرفندال هيرشمان من سنة 2001 إلى 2015

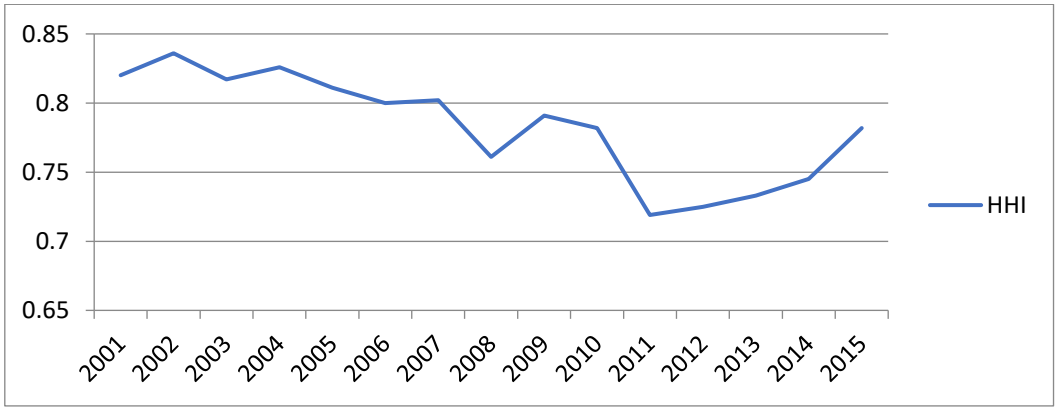

La source : confèrence des nations unies sur le commerce et le développement

من خلال تتبع قيم هذا المعامل على هيكل صادرات الاقتصاد الجزائري نجد أن جميع القيم مرتفعة وتقترب إلى الواحد، حيث خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2007 بلغ متوسط hhi نحو 0.816 وهذا يدل على وجود تركز كبير أي الجزائر تعتمد على عدد محدود من السلع في سلة صادراتها. أما بالسنوات الممتدة من 2007 إلى 2015 بلغ متوسط قيمة هذا المعامل 0.745أي انخفض بحوالي 0.061 ،إلا أنه مازالت قيمه مرتفعة ويدل على غياب التنويع الاقتصادي. وتجدر الإشارة إلى أن سبب ارتفاع قيمة المؤشر هو راجع لارتفاع أسعار النفط بالأسواق العالمية حيث بسنة 2008 تخطت عتبة 100 دولار هذا ما دفع بالجزائر إلى الرفع من صادرات المحروقات وبالتالي تشجيع التخصص في سلة الصادرات بدل من التنويع مما رفع من قيم hhi.

II. دراسة قياسية لأثر قطاع الزراعة على النمو الاقتصادي بالجزائر:

يعد قطاع الفلاحة واحد من بين القطاعات التي من شأنها أن تدعم النمو الاقتصادي للبلد بشكل كبير لما له من تأثيرات على كل من الناتج المحلي الإجمالي و كذلك ترقية التجارة الخارجية التي تلعب دورا كبيرا في إحداث التوازن في الميزان التجاري من خلال تعزيز الصادرات و تخفيض الواردات من المواد الفلاحية، أما على المستوى الاجتماعي فالنهوض بقطاع الزراعة يسمح بتوفير فرص العمل و امتصاص البطالة و بالتالي تنشيط الدورة الاقتصادية داخل البلد. وفي هذا الجزء سنختبر أثر قطاع الزراعة على النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة الزمنية الممتدة من 1980 إلى 2015 وهذا باستخدام تقدير **متجه الانحدار الذاتي VAR** حيث تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال بنك الجزائر،الديوان الوطني للإحصائيات(ONS) (، الأمانة العامة للحكومة – الجريدة الرسمية– (SGG-Algèrie) وتتمثل هذه المتغيرات في:

- المتغير التابع: النمو الاقتصادي مقاس بإجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، قد تم إدخال اللوغاريتم قصد تقليص التباين ويرمز له ب Lpib؛
- المتغيرات المستقلة: سيتم الاعتماد على خمسة متغيرات مفسرة للظاهرة محل الدراسة وهي كالتالي:

- ✓ LAGR: لوغاريتم القيمة المضافة لقطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) وتشمل كلاً من: الصيد، وصيد الأسماك، فضلاً عن زراعة المحاصيل وإنتاج الثروة الحيوانية. والقيمة المضافة هي صافي ناتج قطاع ما بعد جمع كافة المخرجات وطرح المدخلات الوسيطة.
- ❖ LGF: لوغاريتم نفقات التجهيز وهي نفقات ذات طابع استثماري منتج الذي يتولد عنه ازدياد الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة الثروة بالبلاد.
- ❖ CP: نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج الداخلي الخام: يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض وتسهيلات للقطاع الخاص لخلق القيمة المضافة في جميع الأنشطة الاقتصادية من بينها الأنشطة المتعلقة بالزراعة، حيث أنه كلما زادت نسبة القروض التي يستفيد منها القطاع الخاص بالنسبة للناتج الداخلي الخام كلما انعكس الأمر إيجابا على النمو الاقتصادي .

1- اختبار جذر الوحدة UNIT ROOT: لاختبار استقرارية متغيرات الدراسة سيتم الاستعانة باختبار PHILIPS PERRONبحيث:

- ✓ H0: وجود جذر وحدة أي سلسلة غير مستقرة ؛
- ✓ H1: غياب جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

الجدول رقم 01: اختبار جذور الوحدة بطريقة « **PP** » PHILIPS PERRON

عند الفرق الأول		عند المستوى			عند الفرق الأول		عند المستوى		
prob	النموذج	prob	النموذج	المتغيرات	prob	النموذج	prob	النموذج	المتغيرات
0,0008	الأول	0,999	الأول	IGF	0,0001	الأول	0,943	الأول	CP
0,0003	الثاني	0,973	الثاني		0.001	الثاني	0,28	الثاني	
0.000	الثالث	0,997	الثالث		0.000	الثالث	0,997	الثالث	
prob	النموذج	prob	النموذج	lagr	prob	النموذج	prob	النموذج	lpib
0	الأول	0,912	الأول		0.000	الأول	0.788	الأول	
0,0001	الثاني	0,77	الثاني		0.001	الثاني	0.825	الثاني	
0.000	الثالث	0,983	الثالث		0.000	الثالث	0.849	الثالث	

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على eviews 9

- ➢ نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع المتغيرات لم تستقر عند المستوى في ثلاث نماذج لأن probكانت أكبر من 5بالمائة لجميع المتغيرات المدروسة، لهذا قد تم أخذ الفرق الأول لها لجعلها خالية من جذر الوحدة وهذ ما توضحه لنا prob لكل متغير نجدها أقل من 5 بالمائة اذن المتغيرات مستقرة. فمنه نستنتج أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى أي (1)I.

2- تقدير النموذج المفسر للعلاقة التي تجمع كل من الاستثمار في قطاع الزراعة مع النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة الممتدة من 1980 الى 2015.

Lpib = 3.77+ 0.76 lagr +6.65 LGf -0.004 CP
Adj Re = 0.89 prob F(stat) 0.000 DW= 0.63 F(Stat)= 95.8

يتضح من المعادلة أن معامل كل من المتغيرين LAGRو LGF موجب ومعنوي وهذا يدل على وجود علاقة طردية تجمعهم مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي LPIB. بحيث زيادة هاذين المتغيرين يسمح بارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ب 0.76 و 6.65 % على التوالي. كما يتضح لنا أن هناك علاقة عكسية تجمع كل من المتغير التابع مع cp.

- كما نلاحظ أن قيمة إحصائية فيشر (0.00 prob F(stat)) هي أصغر من مستويات المعنوية 1 بالمائة، 5بالمائة و 10 بالمائة وبالتالي نستنتج أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة عند فيشر.ومنه قبول الفرضية البديلة أي النموذج مناسب هذه الظاهرة الاقتصادية؛
- قيمة معامل التحديد المصحح تساوي 0.89 وهذا يدل على أن 89 بالمائة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (LPIB) مفسرة بالمتغيرات المستقلة (CP, LGF,LAGR) .

3- **اختبار علاقة التكامل المتزامن بطريقة Johansen- juseluis:** يساعد هذا الاختبار على تحديد عدد العلاقات التوازنية طويلة الأجل الموجودة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة قبل تقدير نموذج تصحيح الخطأ بحيث:

- ✓ H0: لايوجد علاقة توازنية طويلة الأجل؛
- ✓ H1: يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل.

الجدول رقم 02: نتائج إختبار علاقة التكامل المتزامن وفق طريقة**Johanse – Juseluis** –

الفرضيات	Trace Statistic	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	Prob**
None *	46.13	47.85	0.07
At most 1 *	18.95	29.79	0.49
At most 2	8.17	15.49	0.447
At most 3	2.33	2.84	0.126

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على eviews 9

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة اختبار الأثر أقل من قيمتها الحرجة عند مستوى معنوية 5 %، وبالتالي نستنتج أنه لا يوجد علاقة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة فعليه سنطبق نموذج متجه الانحدار الذاتي.

4- **تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR:** سوف نتطرق في هذا الجزء إلى تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي للعلاقة التي تجمع كل من الاستثمار في قطاع الزراعة مع النمو الاقتصادي بالجزائر للفترة الممتدة من 1980 الى 2015، وهذا على خلفية غياب علاقة التكامل المتزامن.

$$0.47LAGR(-2) - 1.47LGF(-1) + 0.11LAGR(-1) + LPIB = 3.74 + 0.91LPIB(-1) + 0.61LPIB(-2)$$
(0.46) (0.00) (0.03) (0.01) (0.00)

$$1.41LGF(-2) + 2.39CP(-1) + 0.003CP(-2) -$$
(0.01) (0.00) (0.98) 93Adj Re = 0.

- من خلال المعادلة السابقة نستنتج أن جميع معلمات المقدرة بنموذج متجه الانحدار الذاتي كانت معنوية، ماعدا معلمة لوغاريتم القيمة المضافة لقطاع الزراعة لفترة الإبطاء الأولى ولوغاريتم نفقات التجهيز لفترة الإبطاء الثانية بحيث كانت قدرت ب 0.46 و 0.98 على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية 1 و 5 و 10%؛
- كما نلاحظ أن النموذج المقدر له قدرة على شرح التغيرات النى تطرأ في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 93% من خلال المتغيرات المفسرة له المدرجة بهذه الدراسة، أما الباقي وهو 7% فهي تعود لمتغيرات أخرى لم تدرج بالنموذج؛
- كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية تجمع كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع المتغيرات المستقلة لفترة الإبطاء الأولى والثانية أي زيادة 1 بالمائة من هذه المتغيرات تنعكس إيجابا على النمو الاقتصادي، ماعدا نفقات التجهيز، بحيث إذا ارتفعت هذه الأخيرة ب 1 بالمائة المؤخرة بالدرجة الأولى والثانية تؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1.47 و 1.47بالمائة على التوالي.

5- **دراسة السببية:** بناءا على طريقة GRANGER غرانجر سنقوم بتحديد العلاقة بين الاستثمار في قطاع الزراعة مع النمو الاقتصادي في المدى القصير للحكم على وجود علاقة سببية فيما بينهم. بحيث:

- ✓ H0: لايوجد علاقة سببية؛
- ✓ H1: يوجد علاقة سببية.

الجدول رقم03: نتائج اختبار السببية بطريقة **GRANGER**

الرقم	فرضية العدم	Prob	الرقم	فرضية العدم	Prob
01	Lpib لاتسبب في lagr	**0.000**	08	Lgf لاتسبب في lpib	0.217
02	Lpib لاتسبب في lgf	**0.008**	09	Lgf لاتسبب في lagr	0.877
03	Lpib لاتسبب في cp	**0.000**	10	Lgf لاتسبب في cp	**0.086**
04	Lagr لاتسبب في lpib	**0.002**	11	Cpلايسبب في lpib	0.344
05	Lagr لاتسبب في lgf	0.852	14	Cpلايسبب في lagr	0.703
06	Lagr لاتسبب في cp	**0.006**	13	Cpلايسبب في lgf	**0.010**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على eviews 9

من الجدول أعلاه نقبل الفرضية الأولى والثانية والثالثة أي نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي يسبب في المتغيرات المفسرة له، لأن القيمة الاحتمالية له أقل من 1 و5 و10 بالمائة، كما نقبل الفرضية الرابعة أي أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة تسبب هي أيضا في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ولا تسبب في نفقات التجهيز لذلك نرفض الفرضية الخامسة ونقبل الفرضية السادسة بما أنها تسبب في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص؛ كما نقبل الفرضية العاشرة حيث نجد أن نفقات التجهيز تسبب فقط في نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص عند مستوى معنوية 10% ، وأيضا نقبل الفرضية الثالثة عشر التي نجد ان القيمة الاحتمالية تساوي 0.01 وهي مقبولة عند جميع مستويات المعنوية.

ومن خلال ما سبق نجد أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين كل من نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي مع القيمة المضافة لقطاع الزراعة حسب ما تبينه الفرضية الأولى والرابعة، وأيضا علاقة أخرى ثنائية الاتجاه بين كل من نفقات التجهيز مع نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص. وهذا حسب الفرضيات العاشرة والثالثة عش، أما باقي الفرضيات المقبولة فتأكد على وجود علاقة أحادية الاتجاه.

الخاتمة:

على إثر الأوضاع الراهنة التي تعيشها الجزائر اليوم خاصة مع انخفاض أسعار المحروقات بالأسواق العالمية، التي تعتمد عليها في مجمل إيراداتها، ومع غياب التنويع الاقتصادي تسعى الجزائر جاهدة لتحقيق متطلباته وهذا بخلق فرص استثمارية بعدة مجالات. وبالأخذ بعين الاعتبار إمكانياتها في قطاع الفلاحة نجد أن لها القدرة على الاستثمار بهذا القطاع لدفع بعجلة التنمية الاقتصادية. ومن النتائج المتوصل إليها:

- يشير اختبار جذر الوحدة بطريقة (PP) إلى استقرار جميع متغيرات الدراسة عند أخذ الفرق الأول لها . فمنه نستنتج أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى أي (1)I؛
- من خلال اختبار علاقة التكامل المتزامن بطريقة Johansen- juseluisنستنتج أنه لا يوجد علاقة التكامل المتزامن بين متغيرات الدراسة لهذا تم تطبيق نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR.
- يتضح لنا من التقدير أن معامل كل من المتغيرين LAGR(القيمة المضافة لقطاع الزراعة في إجمالي الناتج المحلي) و LGF (نفقات التجهيز) موجب ومعنوي وهذا يدل على وجود علاقة طردية تجمعهم مع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي LPIB. حيث زيادة هاذين المتغيرين يسمح بارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ب 0.76 و 6.65 % على التوالي. وهذا ما يؤكد على أن توجيه النفقات نحو المشاريع المنتجة يحفز على زيادة الاستثمار في قطاع الفلاحة وهذا ما يرفع من مستويات النمو الاقتصادي وبالتالي الدفع بعجلة التنمية ؛
- ومن خلال اختبار السببية ل GRANGER نجد أن هناك علاقة ثنائية الاتجاه بين كل من إجمالي الناتج المحلي مع القيمة المضافة لقطاع الزارعة، أي أن انتعاش قطاع الفلاحة يحسن من مستوى نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي والعكس صحيح وأيضا علاقة أخرى ثنائية الاتجاه بين كل من نفقات التجهيز مع نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص.

المراجع:

1. إسماعيل محمد بن قانة، "إقتصاد التنمية". مرجع سبق ذكره، ص ص: 250،251.
2. إسماعيل محمد بن قانة، "إقتصاد التنمية". مرجع سبق ذكره، ص.252.
3. إسماعيل محمد بن قانة،"إقتصاد التنمية". دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، الأردن، 2012،ص 247.[1]
4. تحقيقه في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 08، العدد 31، 2014، ص57.
5. حسام علي داود، "مبادئ الإقتصاد الكلي". دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2013، ص 64.
6. دومينيك سالفاتور، يوجيند يوليو،ترجمة فؤاد صالح، مبادئ الاقتصاد. مقررات الجامعية شوم للنشر والتوزيع، لبنان، بدون سنة نشر، ص.288.
7. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي. مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات
8. فارس رشيد البياتي،التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي. دارايلة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،سنة 2008، ص59
9. Anar Ahmadov , Political Determinants of Economic Diversification in Natural Resource-Rich Developing Countries,2012, p 3
10. Paul G. Hare , Institutions and Diversification of the Economies in Transition: Policy Challenges , ENTRE FOR ECONOMIC REFORM AND TRANSFORMATION School of Management and Languages, Heriot-Watt University , Discussion Paper 2008/04, July 2008.p28.
11. United Nations-Nations .Unites, UFCCC Work Shop on Economic Diversifications? France Work Convention on Climate Change – Secretariat, Tahran 18-19 October 2003, P6 .
12. Xavier forneris, The Challenge of Economic Diversification : The Role of Policy and the Investment Climate, the Economic Developers Alberta (EDA) Conference Alberta, Canada, April 6-8, 2016, p15.